

العدالة الجنسية والإنجابية حالا

أجندة لتحقيق العدالة الجنسية والإنجابية (ريسرج) للجميع

العدالة الجنسية والإنجابية حالا

تدعو خطة العمل هذه إلى تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقات والفتيات والعاشرين/العابرات ولا ثنائي الجندر وكذلك قيادة النسويات الشابات في الجنوب العالمي في صياغة سياسات وبرامج التنمية السكانية والتنمية المستدامة التي تؤثر في حياتنا

تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية (ريسرج) هو تحالف بين النسويات الأصغر سناً اللاتي يلفتن الانتباه إلى الأزمات المتعددة الناتجة عن فشل نموذج التنمية النيوليبرالية، والتدهور البيئي، والعسكرة، والاحتلال، والنزاع، والهجمات المتزايدة على حقوق الإنسان للمرأة، والمساواة بين الجنسين، والاستقلال الجسدي، والحريات الأساسية، والتعليم المدني والنسويات والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان

يفحص تحليلنا تقاطعات العدالة الجنسية والإنجابية العدالة مع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. نحن نستفسر عن كيفية تفاعل قوانين وسياسات وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية مع هياكل السلطة المتعلقة بالجندر والطبقة والعرق والإثنية والجنسانية والاحتياجات الخاصة، والتي تؤثر على قرارات الصحة الجنسية والإنجابية والخيارات والحقوق لجميع الشعوب

لذلك، وكنصر أساسي في أجندة العدالة الجنسية والإنجابية، ندعو صانعي القرار إلى تدارك أوجه عدم المساواة الهيكلية والنظامية التي تديم العنف وتزيد من الفقر وتفاقم أوجه عدم المساواة وتؤثر سلباً على النساء والمراهقات والفتيات والعاشرين/العابرات ولا ثنائي الجندر، وغيرها من الجماعات المهمشة. يتطلب تنفيذ هذه الأجندة الإرادة السياسية والتمويل لدعم الالتزامات القائمة

01

التمسك بالعدالة الجنسية والإنجابية للنساء والمراهقات والفتيات والعابرين/العابرات ولا ثنائي الجندر، بكل تنوعنا طوال حياتنا، لضمان الاستقلالية والكرامة الجسديتين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

02

ضمان قيادة الشابات النسويات في بلدان الجنوب ومشاركتهم الهادفة على جميع المستويات في صياغة سياسات وبرامج التنمية الشفافة والعادلة والخاضعة للمساءلة والمستدامة التي تمكّن من تحقيق العدالة الجنسية والإنجابية.

03

إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج التي تضمن حصول الجميع على كامل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، المتكاملة، وذات جودة عالية، ومتوفرة، ومتاحة لجميع النساء والمراهقات والفتيات، والعابرين/العابرات ولا ثنائي الجندر، بكل تنوعنا طوال حياتنا. يجب أن يكون تقديم الخدمات الصحية خاليًا من الوصم والتمييز والإكراه والعنف، مع الاحترام الكامل للاستقلالية الجسدية والخصوصية والسرية والموافقة الكاملة والمستنيرة.

يجب دمج هذه الخدمات والمستلزمات في الخدمات الصحية و يجب أن تشمل: معلومات شاملة عن الجنسية والدعم النفسي-الاجتماعي؛ وسائل منع الحمل الحديثة بما فيها موانع الحمل الطارئة، والعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، والوقايات الذكرية والأنثوية، ومبيدات الميكروبات، وتقنيات ولقحات الوقاية التي تتحكم فيها النساء؛ معلومات عن الإجهاض الآمن، واللوازم والخدمات، ورعاية بعد الإجهاض؛ تكنولوجيا المساعدة على الإنجاب، والعلاجات الهرمونية، والتدخلات الطبية للعبور الجندري؛ الوقاية، الاستشارة، الفحص السري والتطوعي، العلاج للعدوى المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري. رعاية الحمل، بما في ذلك الرعاية القبلية والبعديّة للولادة، والقبالة الماهرة، ونظم الإحالة، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة؛ و الوقاية من سرطانات الجهاز التناسلي وعلاجه و تقديم الرعاية

04

ضمان وتعزيز اتباع نهج إيجابي تجاه الحياة الجنسية للشباب والشابات والمراهقين والمراهقات، يعترف بأهليتهم ويحترمها ويمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة ومستقلة بشأن المسائل المتعلقة باستقلالهم الجسدي وبالمتعة وبحرياتهم الأساسية.

05

تقديم تعليم جنسي شامل داخل المدارس وخارجها، قائم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والكرامة الجسدية. مثل هذا التعليم وهذه المعلومات يجب أن يكونا قائمين على الأدلة، وفي متناول الجميع، ومستجيبة لقدرات الأطفال والمراهقين والمراهقات المتطورة، وأن يتيحاً مزيداً من الاستقلالية في اتخاذنا للقرارات وفي حياتنا.

06

دعم وتأييد الإتاحة غير المقيدة للمعلومات ووسائل الاتصال والتكنولوجيات الأخرى، التي تعتبر ضرورية للوصول إلى معلومات الصحة الجنسية والإنجابية ولتعبير النساء والمراهقات والفتيات والعاشرين/ العابرات ولاثنائي الجندر، عن جنسانيتهن واستمتاعهن ، بكل تنوعنا.

07

تبني نهج حقوق الإنسان والعدالة بشكل منهجي ومستدام يعالج الأسباب الجذرية لانتهاكات الحقوق الجنسية والإنجابية ويتحدى فعالية السياسات العقابية التي تزيد من حرمان الأشخاص المهمشين ومن تجريمهم.

08

تخفيف وعكس الأثر السلبي لنموذج التنمية الاستخراجي النيوليبرالي المتعلق على النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والفتيات من السكان الأصليين وفي المناطق الريفية. تنظيم ومساءلة الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية المتواطئة مع الجهات الفاعلة الحكومية التي تعمل في مجال الزراعة والتعدين والمشروعات الضخمة وقطع الأشجار لأغراض تجارية على نطاق واسع من أجل التمسك بمبادئ حقوق الإنسان، والقضاء على استغلال العمالة، والاستيلاء على الأراضي والموارد.

09

إنشاء آليات فعالة لمحاسبة قطاعات الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية على مبادئ الشفافية وحقوق الإنسان والعدالة البيئية. يجب أن توقف هذه الآليات التدفقات المالية غير المشروعة وأن تمنع التهرب من الضرائب وتجنبها لحماية القاعدة الضريبية للدول، وبالتالي تزيد الإيرادات المحلية للتدخلات الاجتماعية والمستجيبة للاعتبارات الجندرية.

10

مقاومة اتفاقيات التجارة والملكية الفكرية غير العادلة والتفضيلية، وآليات تسوية النزاعات التي تؤدي إلى تآكل حيز السياسات للحقوق الجنسية والإنجابية، والعدالة الاقتصادية والإيكولوجية. يجب استخدام المبادئ التوجيهية والمعايير القانونية الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية وبحقوق الإنسان، والتجارة، ومساءلة الشركات، والالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية بشكل كامل لتحدي أسر الشركات للدول ولضمان عدم انتهاك اتفاقيات التجارة والقطاع الخاص لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية للجميع أو تقييدها أو إضعافها.

11

الاستثمار في تعزيز النظام البيئي التعددي للبيانات، والذي يقوم بجمع البيانات الكمية والنوعية وتنظيمها وتحليلها ونشرها من أجل رصد وتقييم التباينات المحتملة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية بشكل فعال، مع الاحترام التام للسرية والخصوصية. يجب أن تكون البيانات مصنفة حسب الجنس والجندر والعمر والعرق والإثنية والموقع الجغرافي والهجرة والحالات الأخرى.

12

ضمان وتخصيص التمويل والموارد العامة لأنظمة الحماية الاجتماعية والبنية التحتية الاجتماعية العامة، بما في ذلك الخدمات الجنسية والإنجابية. تخصيص ميزانيات مراعية للاعتبارات الجندرية وتقديمية لبرامج المساواة بين الجنسين والصحة والتعليم. يجب على الدول تنظيم و/أو التراجع عن خصخصة أنظمة الحماية الاجتماعية لضمان بقاء الخدمات العامة كمنفعة عامة ورفض اتفاقات التجارة والاستثمار التي تحظر على الدول توفير الحماية الاجتماعية للجميع.

13

توفير الدعم المالي لمجموعة واسعة من برامج الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الروابط مع القضايا الاقتصادية والبيئية. دعم بناء الحركة من خلال تمويل أشكال مختلفة من التنظيم بطريقة مستجيبة وغير مشروطة وطويلة الأجل ومستدامة.

عضوات RESURJ

Chantal Umuhoza

SPECTRA, Rwanda

Jasmine Lovely George

Hidden Pockets, India

Madiha Latif

Pakistan

Mari-Claire Price

RESURJ, United Kingdom

Marisa Viana

RESURJ, Brazil

Mirta Moragas

Las Ramonas, Paraguay

Nana Abuelsoud

Ikhtyar African Feminist Collective, Egypt

Oriana Lopez Uribe

Balance, México

Sachini Perera

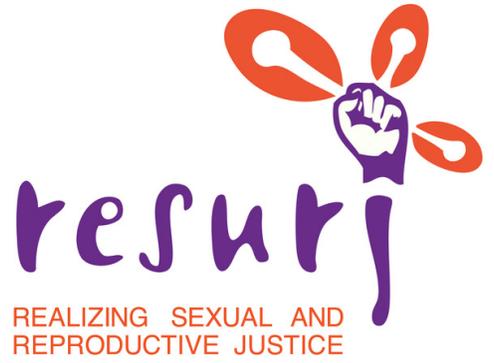
Ghosha, Sri Lanka

Umba Zalira

Growing Ambitions, Malawi

Viva Tatawaqa

DIVA for Equality, Fiji



2020